



د. محمد فرحي

أستاذ بالمدرسة العليا للتجارة

-جامعة الجزائر-

مقدمة :

يواجه عمل المصارف عموما عددا من الصعوبات. وإن كانت الصعوبات التي يواجهها هذا العمل في الدول المتقدمة تبدو ظرفية ويسهل التغلب عليها بشيء من الإجراءات. إلا أن المشكلات التي تعترض المصارف في الدول المختلفة تكاد تكون في مجملها هيكلية، مما يتطلب الوقوف عندها، خاصة في الظروف الداعية إلى الإصلاح وتطوير المنظومة المصرفية.

ويواجه المصارف الإسلامية خصوصا-بالإضافة إلى ذلك- جملة من الصعوبات المتعددة المصادر والأشكال، وهي تعرقل مسيرتها وتقف عائقا دون تقدمها وتسويق خدماتها.

ويعد البحث لتشخيص هذه المشكلات الخطوة الأولى في طريق تذليل الصعوبات وإزالة العقبات التي تعترض نشاطاتها.

ولعل العاملين المباشرين في ميدان الصيرفة أجدر بتشخيص هذه العقبات إلا أن الإطلاع على تقاريرهم ومقابلاتهم ومناقشتهم تمكن من إبراز عددا غير هين من هذه الصعوبات التي تعيق تسويق خدمات المصارف الإسلامية على نطاق واسع. وعليه يهتم هذا البحث بتشخيص هذه الصعوبات وإبراز ما للمصارف الإسلامية من عناصر قوة يمكن استغلالها في سبيل تطوير نشاطاتها، وكذلك تحديد



الجهات المسؤولة عن توصيل الصورة الحقيقية للمصارف الإسلامية في الأوساط الاجتماعية. وعليه يمكن تناوله ضمن الفقرات التالية:

- صعوبات تسويق خدمات المصارف الإسلامية

- عناصر قوة المصارف الإسلامية

- مسؤولية توصيل رسالة المصارف الإسلامية

أولاً / صعوبات تسويق خدمات المصارف الإسلامية

منك فروق كبيرة بين مفاهيم وسلوكات المصارف الإسلامية والبنوك التقليدية. وهذه الحقيقة لا تزال قلة قليلة من الأفراد المجتمع فقط تستطيع إدراكها. وتسمح هذه الملاحظة بالقول أن هناك جهل عام برسالة المصارف الإسلامية مما ولد مفاهيم خاطئة حولها، وأدى إلى قلة التعامل معها. وقد ساهم في تشويه صورة المصارف الإسلامية لدى أفراد المجتمع وهيئاته عوامل موضوعية وأخرى ذاتية.

1-1- العوامل الموضوعية:

ونعني بها تلك العوامل التي تمثل مشكلات واقعية أمام تقدم العمل المصرفي وتوزيع منتجاته، ويجد المصرف صعوبات في تخطيها لكونها مؤسسة على عناصر حقيقية. ويمكن إرجاع أهم هذه العوامل إلى: الجهل برسالة المصارف الإسلامي، تلوث البيئة الاقتصادية، تقصير بعض الدعاة في مجال نشر الوعي المصرفي ونقص الإطارات الكفوة.

- الجهل برسالة المصارف الإسلامية:

يجهل الكثير عن رسالة المصارف الإسلامية (طبيعة نشاطاتها، أغراضها، ومسؤولياتها، والدور الذي تقوم به في مجال التنمية العقائدية والأخلاقية والاجتماعية والاقتصادية) مما أدى إلى صعوبات في تسويق خدماتها المختلفة. وقد ساعد على ذلك:

- تسليم الناس بالفكر الوضعي ورضاهم بالتعامل مع نظمه ومؤسساته دون حرج.
- جهل المسلمين عامة بأمور دينهم، حيث أنهم أشربوا تعاليم غير الإسلام واعتادوا التعامل بها وتربوا على رضاة الثقافة الغربية.
- سيطرة الغزو الفكري على النخبة المثقفة لدرجة إقناعها أنه لا يمكن الاستغناء عن نظام البنوك الربوية، ولا يمكن أن تستقيم الحياة الاقتصادية بدونه.

تلوث البيئة الاقتصادية:

إن المتأمل في واقع الأمة الإسلامية اليوم يجدها تعاني من الأمراض، ما لم يسبق له مثيل في حياتها. وقد استفحلت هذه الأسقام وانتشرت في جميع الميادين: العقائدية الأخلاقية، الاجتماعية، الاقتصادية، والسياسية. ولا شك أن دوافع الاستفحال هذه الموبقات كثيرة لعل من أهمها: ضعف الوازع الديني لدى أفراد المجتمع، ظهور الأفكار الإلحادية الداعية إلى فصل الدين عن الدولة، الاهتمام المتزايد بالحياة الدنيا وإيثارها على الآخرة، انتشار المعاملات الخبيثة كالربا والاحتكار والغرر الجهالة، بالإضافة إلى الفقر والامية والتبعية الاقتصادية.

إن البيئة التي تتضمن مثل هذه المواصفات من الطبيعي أن تنظر إلى المصرف الإسلامي بوجه الغرابة في أحسن الأحوال، إذا لم يكن بوجه الاحتقار والاستخفاف، حال بقية المؤسسات المالية للنظام الاقتصادي الإسلامي كمؤسسة الزكاة ومؤسسات الأوقاف ومؤسسة الحسبة وغيرها.

والحقيقة يجب القول بأن نشأة المصرف الإسلامي وعمله في محيط غير طبيعي بالنسبة له سيكشف لا محالة عن حدود تصادم قواعده وإحكام نشاطاته وعناصر هذا المحيط، وذلك ما يعيق تسويق خدماته.



تقصير تحض الدعاة في مجال نشر الوعي المصرفي:

إن ظاهرة تركيز عدد من العلماء والدعاة على العبادات دون الاهتمام بالمعاملات أنتج قصورا كبيرا في فهم طبيعة ووظائف المصارف الإسلامية. وهو قصور في منهج الفقه عموما لتصور الفرق بين العبادات والمعاملات. أنه وإن كان لا بد من تصنيف الفقه إلى ما هو عبادات وما هو معاملات، فإنه لا ينبغي إهمال إن العبادات ما هي القواعد الدافعة لإقامة المعاملات السليمة وترشيدها.

يضاف إلى ذلك تقصير دعاة الإسلام في مجال تقديم الإجابات القوية والمؤدية بالأدلة من مصادر الفقه الإسلامي لما يثار من تساؤلات واستفسارات تتعلق بالاقتصاد الإسلامي عموما وبالمعاملات المالية والنقدية خصوصا. وإن وجد الإفتاء أحيانا فلا يخلو من إبراز اختلاف بين الفقهاء في كثير من المسائل. وهذا عامل يقلل من احتكاك الأفراد بالمصارف الإسلامية والتعامل معها وطلب خدماتها.

نقص الإطارات الكفوة

تعاني نشاطات المصارف الإسلامية من نقص كبير في التأطير، فهي باستمرار بصدد البحث عن العنصر البشري المتميز بالكفاءة المؤسسة على العلم والخبرة، والتميز أيضا بمخلق الأمانة والالتزام. ولعل ذلك يرجع إلى نمط التكوين الذي تقدمه الجامعات والمعاهد المتخصصة، حيث أن برامج التعليم في الدول الإسلامية تتميز بالثنائية بالتكوين المتكامل.



إن سائر الجامعات والمدارس العليا تعمل على تخريج إطارات وفق متطلبات النظم الوضعية وما تمليه مصلحتها، فهم بالتالي أصلح للعمل في البلاد غير الإسلامية لخلو برامج تكوينهم من العقيدة الإسلامية.

أما كليات العلوم الشرعية فهي تعمل على تخريج عاجزين عن استيعاب تقنيات عمل المصارف أو المؤسسات المالية عموماً، أو استخدام التقنيات الحاسوبية في تحديد اتجاهات ومسارات المؤسسات الاقتصادية، أو امتلاك أدوات اتخاذ القرار في مختلف المؤسسات.

1-2- العوامل الذاتية:

خلافًا للعمل الموضوعية، نعني بالعوامل الذاتية تلك العوامل غير المؤسسة على الحقائق الواقعية، فهي بالتالي تمثل افتراءات غير مبررة في أغلبها.

إن منشأ الجهل بحقيقة رسالة المصارف الإسلامية في الواقع يعزى إلى الصراع الحضاري الذي أسفر عن سقوط الخلافة الإسلامية واستبدال قوانينها بالقوانين الداخلية عن ثقافتها ودينها. وقد استمر هذا الصراع في صور مختلفة بعد وقوع الأمة الإسلامية تحت وطأة الاستعمار الصليبي وانفلاقها منه. ولا يزال يتواصل إلى اليوم في شكل حملات دعائية ضد المؤسسات الإسلامية ومنها المصارف. وهذه نماذج من الحملات الإعلامية ضد المصارف الإسلامية الهادفة إلى التشكيك في قدراتها على مواكبة الحضارة، وتقديم الدعم الكافي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

- القصور والبطء في أداء الخدمات المطلوبة، وهي حقيقة نسبية، إذ ربما لوحظ ذلك وفي بعض المصارف. لكنها من ناحية ثانية حقيقة تعبر عن انشغال المصرف بين سرعة



التعامل والمحافظة على الزبائن من جهة، والوقوع في الخطأ المحتمل مما يفقده زبائنه من جهة ثانية.

- تضمين بعض صور المراجعة التي يقوم بها عدد من المصارف على شبهة الربا، وهو أمر يتطلب اجتماع فقهاء الأمة وعلماءها والإفتاء في ذلك، وقد وجد الاتحاد الدولي للمصارف الإسلامية لهذا الغرض.

- احتفاظ المصارف باحتياطات لدى البنوك المركزية، وبأسعار فائدة ربوية، وهو أمر إذا كانت تقتضيه مستلزمات إدارة السياسة النقدية للبلاد، إلا أنه من ناحية أخرى يتطلب توضيح مدى ضرورة تلك الاحتياطات وكيفية تصرف المصارف في تلك الفوائد.

- قيام عدد من المصارف بالاستثمار في الدول غير الإسلامية، وهي أيضا حقيقة لا نجد لها مبررات قوية.

- انخفاض العوائد الموزعة على المستثمرين في المصارف الإسلامية وهذا أمر فندته التجربة.

- تعامل المصارف الإسلامية مع عملاء قد لا يكونوا ملتزمين بالأخلاق الإسلامية، ونعتقد أنه إذا لم يكن من مسؤوليات المصارف التحقق من مشروعية الأموال الموكولة إليها، إلا أنه من واجبها الحفاظ على أموال المسلمين وتنميتها بالطرق المشروعة. وفي هذا المجال يتعين تحذيرها من مخاطر موجات تبيض الأموال، وتجارة المنوعات، والاقتصاديات غير النظامية في إطار دعوى العوالة، تفاديا لما من شأنه أن يدفع إلى محاربتها، وضمانا لنجاحها. وذلك أمر مرهون بمدى تفهمها لما يجري حولها والتعامل معه بتطوير أنظمتها وإدارتها.

إن هذه الانتقادات الموجهة للمصارف الإسلامية تؤثر دون شك في مسيرتها وقدرتها على إيجاد سهولة في التعامل. وإذا ما أضيف إليها تلك العوامل الموضوعية يتبين فعلا أن نشاطات المصارف الإسلامية تعاني من صعوبات تقف أمام تطورها وتسويق خدماتها، وتدعو هذه المسائل إلى الوقوف جانب هذه المصارف وإزالة الشبهات وتصحيح الأخطاء بحثا عن نشر الوعي المصرفي.

وقد يكون ذلك عن طريق إظهار الصورة الحقيقية للمصارف وبيان إيجابياتها ومساهمتها في تقوية الاقتصاد الإسلامي والتزام المسلمين بتعاليم دينهم الحنيف.

ثانيا / عناصر قوة المصارف الإسلامية:

رغم العتمة المحيطة بنشاطات المصارف الإسلامية إلا أن هذه الأخيرة - ومنذ نشأتها الحديثة - حققت نجاحات معتبرة. وقد كان يمكن أن تكون هذه النجاحات أكثر كثافة وأوسع انتشارا لو واكبتها دعوة جادة إلى ضرورة التعامل مع هذه المصارف وطلب خدماتها. وفي هذا المجال هناك جملة من العناصر التي تعطي المصارف الإسلامية قوة إعلامية، لعل من أهمها: حقيقة رسالة المصرف الإسلامي، تكامل المصرف الإسلامي والمؤسسات الإقتصادية، أصالة المصرف الإسلامي، ونجاح المصارف الإسلامية.

1-2 حقيقة رسالة المصرف الإسلامي:

هناك فروق جوهرية بين مفاهيم المصارف الإسلامية والبنوك التقليدية مما يؤثر على منهج تعامل كل منها وطبيعة الخدمات التي تقدمها والوسائل التي تستخدمها والنتائج التي تسعى إلى تحقيقها.



فالمصرف الإسلامي مؤسسة مالية تقوم بتجميع الأموال وتوظيفها في نطاق الشريعة الإسلامية بما يخدم مصلحة المجتمع، ويحقق عدالة التوزيع، ويضع الأموال في مساراتها الشرعية.

وبهذا فإن المصارف الإسلامية تتحمل مسؤولية كبيرة في تنمية الاقتصاديات عن طريق تشجيع الاستثمارات خصوصا في ظل الظروف الحالية، حيث أنها تقوم بتقديم الخدمات المصرفية الكاملة وتشجيع الاستثمارات المتنوعة من خلال أساليب التمويل التي أقرها الشرع، كالمضاربة والمشاركة والمراجحة.

وهي بذلك تضيف الكثير علة المهام التقليدية للبنوك التجارية لتجعل منها أداة لتحقيق وتعميق الأداءات المرتبطة بالقيم الروحية، ومركزا للأشعاع، ومدرسة للتربية، وسير عمليا إلى الحياة الكريمة لأفراد الأمة الإسلامية.

ومن هذا التعريف الموجز يتضح أن هناك فرقا شاسعا بين عمل البنوك التقليدية وعمل المصارف الإسلامية سواء في أسس تصورها أو أساليب عملها أو آلية تنفيذها للمعاملات.

ويتميز دور المصارف الإسلامية في تنشيط حركة التنمية الاقتصادية بأهمية خاصة في ظل حرصها على تمويل بعض المشروعات التنموية التي تتجاهلها البنوك التقليدية نتيجة افتقار هذه المشروعات إلى الضمانات الائتمانية التي عادة ما تطلبها هذه البنوك، وكذلك من حيث أن المصارف الإسلامية لا تعتمد على الربح بالدرجة الأولى، لكن تعتمد على تمويل الاستثمارات على أساس مبدأ المشاركة في الربحية موجبة كانت أم سالبة.



كما أن النظام المصرفي الإسلامي يختلف عن غيره من النظم المصرفية القائمة من حيث أنه يلتزم بالأحكام القطعية التي وردت في الشريعة الإسلامية في مجال المعاملات المالية، وهو يضع في اعتباره عند قيامه بهذه الوظيفة أنه يعمل على تجسيد المبادئ الإسلامية في الواقع العملي لحياة الأفراد، وأنه بعمله هذا يساهم في إقامة مجتمع إسلامي. إن التزام المصارف بهذه الأهداف يوحى بأنها ركن أساسي ودعامة من دعائم النظام الاقتصادي الإسلامي، مما يفرض تكامله مع هذه المؤسسات.

2-2 تكامل المصرف الإسلامي والمؤسسات الاقتصادية:

تظهر نشاطات المصارف الإسلامية دورها الإيجابي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية للمجتمعات التي نشأت فيها. حيث تقوم هذه الأخيرة بتوفير المتطلبات الأساسية لهذه العمليات الائتمانية وذلك من خلال :

- دعم الاقتصاديات المحلية عن طريق توفير فرص العمل - تقديم التمويل اللازم للمشروعات.

- تعبئة مدخرات الأفراد وتنميتها عن طريق توظيفها.

- تشجيع الأفراد والمؤسسات على الاستثمار.

وإذا كان الأمر كذلك، فإن يجب القول، بأن من آثار الجهل بحقيقة المصارف الإسلامية، بل من آثار عدم إدراك حقيقة الإسلام كجزء لا يتجزأ انصراف عملاء كثيرون ورجال أعمال إلى التعامل مع البنوك الربوية داخل البلاد الإسلامية وخارجها، الأمر الذي يفوت على الأمة فرصا كان يمكن استثمارها في إقامة الواجبات نحو أفرادها، وإقامة مسؤولية استخلاصها التي تتطلب عمارة الأرض والسعي في نشر الخير ومحاربة الجهل والفقر والامية.



إن واقعية الحياة العملية تعلمنا أنه لا يمكن أن يكتب لأي مشروع النجاح ما لم تعمل عناصر المحيط الذي نشأ فيه مجتمعة على تحقيق هذا الهدف و تثير الجهود المبذولة في ذلك، وهذا ما يعني أن الدعوة إلى اقتصاد إسلامي يجب أن تكون شمولية وتعمل على تفعيل نماذج مؤسساته الحضارية بصورة متكاملة، وما المصارف وبيوت التمويل المختلفة و مؤسسات الاستثمار إلا أدوات لتحقيق النظام المالي الإسلامي ولا شك أنه لا يمكن تعبئة عناصر المحيط إلا من خلال منهج عمل متكامل وإصلاح شمولي بمفهوم الرسول عليه السلام "إن أريد إلا الإصلاح ما استطعت" وهو ما يعني ضرورة الدعوة إلى الإسلام كمنهج حياة متكاملة

2-3- أصلة المصارف الإسلامية:

يرى كثير من الباحثين - وحتى المتخصصين الماليين - أن المصارف الإسلامية حديثة بدأت في الخمسينات من القرن الماضي، لذلك نجدهم يتحدثون عن تجربة المصارف الإسلامية. وهذا أمر صحيح إذا ما تم النظر إليها في ظرفها الجديد المصاحب للصحة الإسلامية واجتهادها في مجال إعادة بعث المؤسسات الإسلامية، بعد خروج الأمة من ربقة الاستعمار الصليبي في شكله العسكري.

لكن بالنظر إلى التاريخ الإسلامي ككل فإنه من الصعب قبول هذه المقولة، حيث يثبت التاريخ أن المسلمين هم أول الشعوب عملاً بالنشاطات المصرفية والسباقون إليها أيام كان للمسلمين حضارة قائمة.

- وقد تعامل المسلمون بأنواع النقود في صدر الإسلام وقبل ذلك،
- وقد عمل المسلمون على سلك النقود الإسلامية في عهد عمر (ض)
- وتواجد الصرافون في عهد الخلافة.



- وشرع الخليفة هارون الرشيد في استعمال الصكوك كأوراق مالية إن هذه المعاملات تثبت لكل متشكك في مجال قدرة الحضارة الإسلامية على الابتكار والأسبقية في مختلف المجالات، كما تدحض خطأ القائلين بأن النشاطات المصرفية لم تعرف إلا في التاريخ المعاصر.

2-3 نجاح المصارف الإسلامية:

إن الأحداث التاريخية ما انفكت تثبت يوما بعد يوم أن أفضل تشريع عرفته البشرية التشريع الإسلامي، ففي مجال المعاملات المالية على سبيل المثال.

1- سقطت أوروبا وتحطمت بعد الحرب الثانية، ولم تجد حلا أن تحصل على قرض دون فوائد - باستثناء جزء يسير منه بفائدة منخفضة تكاد لا تذكر ويسدد على مدى خمسة وعشرون عاما - وإن يكون هذا القرض مخصصا للمشاريع الإنتاجية لا الإستهلاكية، وذلك ما تجسد في مشروع مارشال، لكنه مشروع سبق إليه الرسول (ص) عندما جاءه من يسال الصدقة فقال...

2- وشهد القرن العشرون إفلاس وتساقط كثير من البنوك الربوية - على النحو الذي يبين الجدول أدناه - وتعثرت ما بقي منها في مسيراته وأداء وظائفه.

تطور عدد البنوك المفلسة خلال الثمانينات

1987	1986	1985	1984	1983
141	138	120	79	77

المصدر: مجلة الاقتصاد الإسلامي العدد 76 السنة 1987.



والواقع أن أزمت البنوك التقليدية كانت نتيجة حتمية لتعاملها بالفائدة، حيث يتعين على هذه البنوك الالتزام بدفع معدلات فائدة ثابتة للأصحاب الإيداعات لديها بغض النظر عما تحققه من عوائد نتيجة استخدامها لتلك الودائع من جهة، بينما يعاني مدينو هذه المصارف من جهة أخرى من عدم القدرة على التسديد.

وفي مثل هذه الظروف لم تجد البنوك الربوية بدأ من اللجوء إلى الحل الإسلامي حيث شرع الكثير من المؤسسات المالية بتطبيق قواعد التسيير المالي الإسلامية ومن هذه المؤسسات السبابة إلى ذلك " الاتحاد البنكي السويسري

UNION BANK OF SWITZERLAND بنك كليثورث بنسن.

BENSON KLEINOWRT وغيرهما. وفي كثير من دول العالم سمح للمصارف

الإسلامية بالتواجد والعمل دون قيود بدء من الصين، لوكسنبورج، لندن وغيرهما.

3- وقد يكون من غير الضروري في هذا المقام إعادة ما يشيد به الباحثون

وما يؤكدونه من نجاحات متتالية للمصارف الإسلامية، لكن بحثا عن الاختصار يمكن الإشارة إلى اعتراف أكبر مؤسسة مالية دولية أي صندوق النقد الدولي، حيث أشاد هذا الأخير بفعالية النظام المالي الإسلامي وتوازن معاملاته ونجاحها خصوصا في مجال معالجة الهزات المالية.

4- أخيرا تجدر الإشارة إلى أنه كلن للمصارف فضل كبير في تنمية مجتمعاتها

من خلال المساهمة في تقديم التمويل الإسلامي بكافة أشكاله لدعم أوجه النشاط الاقتصادي ودعم المشروعات الاستثمارية والصناعية وتقديم الخدمات الاجتماعية والتي شكلت في مجملها نواة جيدة للدور الذي يمكن أن تلعبه البنوك الإسلامية في عمليات التنمية.



وخلاصة القول فإن المتبع لنشاطات المصارف الإسلامية يلمس نجاحها دون ريب، غير أن تقييم صورها لدى أفراد المجتمع بين قصورا في إظهار صورها الحقيقية وفي الدعوة إلى التعامل معها من أجل الاستفادة من خدماتها، وهو الأمر الذي يدفع إلى التساؤل حول كيفية نفوذ الغبار عن هذا الصورة والتعريف بحقيقة العمل المصرفي الإسلامي.

ثالثا / مسؤولية توصيل رسالة المصارف الإسلامية:

تبين الدراسات الميدانية لواقع المصارف الإسلامية معاناة هذه الأخيرة من تشويه صورها الحقيقية، إلى جانب تقصير من أنصارها في الإجهاد في تسويق خدماتها، فضلا عن النقص الكبير في تنمية الوعي المصرفي الإسلامي في المجتمع عموما. وقد بينت الفقرة السابقة تميز المصارف الإسلامية في معاملاتها نتيجة لتمييز عقيدتها، مما يفرض عليها تميز قواعد عملها، ونوعية إدارته وأدارته وأدبيات موظفيها، مما يعطيها موقعا اجتماعيا متميزا أيضا في حياة الأمة الإسلامية. إلا أن هذه الصورة المشرقة للمصارف لم تصل إلى مستوى الوضوح التام أمام أفراد كثيرين من المجتمع وحتى هيئاته. وذلك ما يحتم على هذه المصارف البحث الاهتمام بالوظيفة التسويقية، وإعطائها ما تستحق من الاهتمام باعتبارها جزء لا يتجزأ من باقي وظائف كل منظمة اقتصادية. ويمكن معالجة هذه المسألة - على مستوى هذا البحث - في النقاط التالية :

غياب رسالة المصارف الإسلامية إعلاميا، وسائل بعث رسالة المصارف الإسلامية، صعوبات توصيل الرسالة إعلاميا، ومشكلة الكفاءة الإطارات.

3-1 غياب رسالة المصارف الإسلامية إعلاميا:



لقد تمكن المستعمر من إزاحة المعاملات الإسلامية واستبدالها بما يراه من قوانين ونظم، واستخدم في ذلك مختلف الوسائل لإقناع المسلمين بأن ما يقترحه من أساليب تنظيمية وطرق إدارية ومعاملات مالية... هو الأصح لديّناهم، لدرجة أنه يصعب على المسلمين اليوم تصور نجاح اقتصاد تقوم مؤسساته على معاملات غير ربوية.

وفي مقابل ذلك إذا كان من نتائج الصحوة الإسلامية إعادة بعث عدد من المؤسسات الإسلامية، ومنها المصارف. إلا أن مجهودات هذه الأخيرة في تقعيد المعاملات المالية وإرجاعها إلى أصولها الشرعية وإقناع المسلمين بفحواها لا يزال يتطلب منها بذل المزيد في سبيل إزالة ما يعترضها من الصعوبات وإبراز خصوصياتها والدعوة إلى التعامل معها.

ففي المجال الإعلامي نجد أن المصارف الإسلامية مقصرة في ترقية منتوجاتها المالية وفي الدعوة إلى طلب خدماتها المختلفة.

وإن ظهرت مبادرة في هذا المجال فإنما هي دعوات فردية من قبل مصارف معينة أو باحثين أو مهتمين بالاقتصاد الإسلامي، وبالتالي تظل هذه المبادرات متميزة بكونها مجهودات أحادية وغير منسقة، و ينعلم فيها استخدام الوسائل الثقيلة التي من شأنها أن توصل صورة المصرف الإسلامي بسرعة ووضوح.

ومما يؤسف له أن الصورة الحقيقية للمصارف الإسلامية ليست مجهولة لدى عامة الناس فقطن فهؤلاء قد يعذرون في ذلك، لكن حتى الفئة المثقفة من الاقتصاديين أنفسهم والسياسيين تغيب عنهم بعض حقائق المصارف الإسلامية.

ومن هنا نجد أن هناك حاجة ملحة للتعريف بالمصارف الإسلامية، فكرها، فلسفتها، الوظائف التي تقوم بها، كتوطئة ضرورية للتعريف بمدى ملائمتها كوسيلة من



وسائل التنمية وبالتالي مدى وحدود الدور الذي يمكن أن يؤديه في مجال تطوير المجتمعات اقتصاديا، واجتماعيا وأخلاقيا.

3-2- وسائل بعث الرسالة:

إن توصيل رسالة المصرف الإسلامي تتم دون شك عن طريق مخاطبة أفراد الأمة وإقناعهم بمدى جدوى نشاطاته. وفي هذا المجال يحسن تحديد الفئة المخاطبة بهذه الرسالة واختيار الأسلوب الأنسب للإقناع، إذ من المعلوم أن المجتمع يتضمن المالي صاحب الاختصاص، وصاحب المشروع الساعي إلى تحقيق مصلحته، والفرد البسيط المهتم بدينه، والسياسي الخنك. ومن هؤلاء من تكفيه الموعظة، ومنهم من يحتاج إلى الإقناع بالأدلة الثبوتية مما يفرض استخدام الحكمة، ومنهم من يبغي المقارنة بين نشاطات ونتائج المصارف الإسلامية ونشاطات ونتائج البنوك التقليدية من أجل المقاضلة بين النماذج المعروضة، فيجب أن يحضرا بذلك جدالا والتي هي أحسن. ويستحسن استخدام الوسيلة الأكثر تأثيرا بالنسب لكل فئة من هذه الفئات الاجتماعية. وعلى العموم فإن استخدام وسائل الإعلام الثقيلة لتبليغ الرسالة الحضارية للمصارف الإسلامية يحتم قيام المؤسسات المصرفية ذاتها بهذه المسؤولية، إلى جانب مشاركة المساجد، الجمعيات، النوادي الثقافية، الجامعات، المدارس العليا، المؤتمرات والندوات والحلقات الدراسية، أجهزة الحكومة ومؤسساتها، أجهزة الإعلام كالتلفزيون والراديو والجرائد والدوريات... وهو ما يتطلب تضافر كل هذه الوسائل وتكاتف الجميع حول هذه المسؤولية.



كما أن للاتصال الشخصي الفردي والجماعي أثره الخاص في تبليغ هذه الرسالة، إذ يسمح بالنقل المباشر للمعلومات دون تشويش أو تشويه من جهة، كما يسمح أيضا بالحصول السريع على ردود الفعل وتقييمها.

3-4- مشكلة نقص الإطارات الكفوة:

إن مشكلة تواجد الإطارات الكفوة ليست خاصة بالمصارف الإسلامية فحسب، بل هي مشكلة عامة، تحتاج إلى وقفة عند تعريف الكفاءة والمناهج التعليمية وطرق التدريب والتأهيل المؤدية إليها.

إن العمل المصرفي يحتاج إلى متخصصين ماليين عارفين بأحكام الشريعة الإسلامية، لا للإفتاء فيما يستجد من معاملات، ولكن لابتكار ما يمكن في هذا المجال. إن مشكلة العاملين في المصارف الإسلامية اليوم تكمن في اعتقادهم بأن التزامهم بالشريعة الإسلامية يحتم عليهم تتبع ابتكارات واكتشافات الغير والمصارعة إلى وضعها في ميزان الشرع للحكم عليها بالجواز أو دعه. ذلك أنهم لا يصنعون الأحداث، وإنما يتلقونها من غيرهم. مما يوحي بأن الفقه الإسلامي اليوم تابع في هذا المجال لا متبوع. وقد كان الفقهاء زمانا سابقوا عصورهم لأنهم كانوا يصنعون الأحداث ويتوقعونها، فكانوا قادة مقودين.

إن الدعوة إلى التكامل بين فقهاء الأمة ورجال المال والاقتصاد أمر يسمح بالمعالجة السريعة للمشكلات المستعجلة في مجال المعاملات المالية والنقدية، بما يتوافر من قواعد وأحكام، غير أن ذلك يعد غير كاف على المدى البعيد. إنه من الخطأ الإستراتيجي جمع علماء الأمة للإفتاء في كل صغيرة وكبيرة، وما ذلك إلا لانسلاخ أفراد الأمة من دينهم وابتعادهم عن ثقافتهم، وهذا وضع غير طبيعي، بل الوضع

الصحيح للأمة أن تسود الثقافة الإسلامية وأن يتحقق لدى كل فرد ذلك الجزء المعلوم من الدين بالضرورة ليصبح الكل فقيها فيما أوثمن عليها .

ومن جهة ثانية تجب الإشارة إلى أن الأساليب الإدارية الحديثة تجعل من العامل داخل كل مؤسسة رمزا مستقلا بذاته، لكن معبرا عن الصورة التي تريد المؤسسة أن تظهر بها للمجتمع، و في هذا الإطار فإن أخلاق الصدق والأمانة والوفاء بالوعد واحترام الوقت وبشاشة الوجه عند الاستقبال... أصبحت سلوكيات تفرضها المؤسسات على موظفيها، وتعاقب من يخطئ بسلوك ما يشين به إلى سمعة المؤسسة، وهذا ما يسمح لنا بالقول بأن الأخلاق الإسلامية لم تعد مطلبا دينيا فحسب بل ضرورة حتمية للعاملات الاقتصادية عموما والمالية على الخصوص، لضمان استمراريتها وتحقيق كفاءة أداء أصحابها .

بعبارة أخرى يمكن القول بأن المصاريف الإسلامية تحتاج إلى الإطار المتميز بالكفاءة وأن مقومات هذه الكفاءة تكمن في التخصص في المعاملات، والتفقه في الدين، والالتزام بالخلق القويم .

التوصيات:

إن إبراز الصورة الحقيقية للمصارف الإسلامية أمر واجب من وجهة النظر الشرعية، وضرورة حتمية من وجهة النظر الاقتصادية، لكن ذلك يتطلب وقوف المصارف ذاتها بالدرجة الأولى على هذه المهمة وذلك من خلال:

- تنمية مهارات الإطار العامل في المصارف بما يزيد من أمانتها وكفاءتها
- المراجعة الدائبة لنشاطات المصارف وتصحيح ما قد يظهر من أخطاء فنية أو شرعية، بالرجوع إلى الاتحاد الدولي للمصارف الإسلامية



- والذي بدوره يتعين عليه مراجعة أعمالها والفتوى التي تصدرها باتجاه توحيد العمل المصرفي والرقابة على الالتزام بفتواه.

- قيام المصارف بالنشاطات التسويقية لمنتجاتها وتكليف مختصين في هذا المجال - القيام بذلك مع مراعاتها للأخلاق الإسلامية واستعمال الوسائل الحديثة.

وبموازاة ذلك يتعين على باقي المؤسسات الوطنية تكملة تلك المهمة، وقد يكون ذلك من خلال:

- تسليح طلاب العلم بالمعرفة الصحيحة والدقيقة بخصوصيات هذا النظام وتمكينهم من حمل رسالة المصارف الإسلامية
- نشر الثقافة الإسلامية في الأمة عموماً والوعي بجدية العودة إلى الاقتصاد الإسلامي في أوساط العامة .
- تطهير البيئة الإسلامية من الثقافة المستوردة ونظمها وإحلال
- اهتمام السلطات التنفيذية بالمصارف الإسلامية وتسهيل برامج الدعوة إلى طلب خدماتها وتوضيح دورها في مجال التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

الهوامش

- 1- انظر، د. منير الحمش: الإصلاح الاقتصادي ، بين اوهام الليبرالية الاقتصادية الجديدة و حق الشعوب في الحياة دار لرضا للنشر 2003.
- 2- انظر ، التقارير السنوية للبنك الإسلامي للتنمية ، المملكة العربية السعودية جدة.
- 3- نور الدين عتر: المعاملات المصرفية و الربوية و علاجها في الإسلام ، مؤسسة الرسالة ، 1986.
- 4- انظر ، الفتاوى الشرعية في المسائل الاقتصادية ، بيت التمويل الكويتي ج 1 ، 1986.



- 5- محمد إبراهيم أبو شادي : التبعية الاقتصادية و دور البنوك الإسلامية في تحرير العالم الإسلامي منها ، الزهراء للإعلام العربي ، القاهرة ، 1994.
- 6- انظر ، محمد باقر الصدر: البنك اللاربيوي في الإسلام ، دار الكتاب اللبناني ، بيروت ، 1973.
- 7- مصطفى كمال السيد طایل: القرار الاستثماري في البنوك الإسلامية ، مطابع غيشي ، 1999.
- 8- سامي حسن أحمد حمود: تطوير الأعمال المصرفية بما يتفق و الشريعة الإسلامية ، مكتبة دار التراث ، القاهرة 1991.
- 9- انظر ، عوف محمود الكفراوي: النقود و المصارف في النظام الإسلامي ، دار الجامعات المصرية الإسكندرية.
- 10- انظر ، مجلة الاقتصاد الإسلامي العدد 76 السنة 1987.
- 11- انظر المصارف الإسلامية بين الفكر و التطبيق ، سلسلة بحوث و دراسات في الاقتصاد الإسلامي ، اعداد محمد عبد الحكيم زعير و حسين شحاتة .
- 12- محمد سيف محمد: الإعلام و التنمية ، دار الفكر العربي، 1988.
- 13- فوزي كما إبراهيم: الإدارة الإسلامية، دراسة مقارنة بين النظم الإسلامية و الوضعية الحديثة ، دار النفائس، بيروت 2001.



﴿قل لمن ما في السموات والأرض قل لله﴾

سورة الأنعام: 13